

شروط معادلة الطب تترك حسابات الطلبة العرب في مصر



الاثنين 14 سبتمبر 2026 08:00 م

تضع شروط دراسة الطب خارج الأردن وفلسطين الطلبة الراغبين في الالتحاق بالجامعات المصرية أمام اختبار يتجاوز الحصول على مقعد دراسي، إذ يرتبط مستقبلهم باستيفاء متطلبات الاعتراف بالشهادات عند العودة إلى بلدانهم [] وتكشف القضية فجوة بين قبول الطالب في الجامعة وإمكان معادلة مؤهله لاحقاً، بالتزامن مع اعتراضات نقابية مصرية على قبول دارسين بمعدلات منخفضة، ومطالب بإخضاع التوسع في التعليم الطبي لضوابط أكاديمية واضحة []

شروط الاعتراف وحدود تطبيق القرارات

في الأردن، قرر مجلس التعليم العالي رفع الحد الأدنى لمعدل الثانوية العامة المطلوب لدراسة الطب البشري وطب الأسنان خارج المملكة إلى 90%، اعتباراً من بداية العام الجامعي 2024-2025، وفق الإعلان الرسمي []

وصدر القرار الأردني في 11 سبتمبر 2023، ما يعني أنه ليس إجراءً مستحدثاً خلال الأيام الأخيرة، كما أن تحديد بداية تطبيقه يستوجب التمييز بين الملتحقين قبل الموعد والدفعات اللاحقة له []

ولا يكفي الإعلان وحده للجزم بأن جميع الطلبة الأردنيين الموجودين بالفعل في الجامعات المصرية فقدوا حق معادلة شهاداتهم، إذ يتطلب تقييم كل حالة مراجعة سنة الالتحاق والتعليمات المنظمة والاستثناءات إن وجدت []

أما المعلومات المتداولة بشأن فلسطين فتشير إلى اشتراط معدل 85% لدراسة التخصصات الطبية بالخارج، وهي نسبة تختلف عن الشرط الأردني، ولذلك لا يصح تقديم القرارات باعتبارهما متطابقين في النسب أو التفاصيل []

وتبقى مطابقة النسبة الفلسطينية مع التعليمات الرسمية الخاصة بكل دفعة ضرورة قبل إصدار أحكام على مستقبل الطلبة، خصوصاً أن الخلط بين شروط الالتحاق ومعادلة الشهادات قد يضاعف القلق دون سند كافٍ []

ويضع هذا التفاوت مسؤولية واضحة على جهات التعليم ومكاتب القبول لتقديم معلومات مكتوبة ودقيقة، تحدد الجامعات المعترف بها، والمعدلات المطلوبة، وتواريخ سريان القرارات، بدل ترك الأسر أمام تفسيرات متعارضة ووعود شفهية []

سنوات الدراسة بين القبول والمعادلة

تتمثل المشكلة الأساسية في احتمال حصول الطالب على قبول جامعي صحيح داخل مصر، بينما لا يستوفي الشروط التي تضعها بلاده للاعتراف بالمؤهل، فتظهر العقبة عند طلب المعادلة بعد سنوات الدراسة []

ولهذا، لا يمثل قبول الجامعة ضماناً تلقائياً لإمكان العمل في بلد آخر، كما لا تعني صفة الجامعة الحكومية أو الخاصة أو الدولية تجاوز المتطلبات الوطنية التي تحكم الاعتراف بالشهادات ومزاولة المهنة []

وتشمل الأعباء المحتملة الرسوم الدراسية وتكاليف السكن والمعيشة والسفر، فضلاً عن الوقت الذي تستثمره الأسر في تعليم أبنائهم، وهي التزامات تجعل وضوح المعلومات قبل التسجيل ضرورة لحماية الطالب من خسائر لاحقة []

لكن الحديث عن ضياع سنوات الدراسة على مئات الطلاب يحتاج إلى بيانات موثقة عن حالات رفض فعلية وأسبابها، ولا يمكن استخلاصه تلقائيًا من وجود حد أدنى للمعدل الثانوية العامة وحده

كما أن أعداد الأردنيين والفلسطينيين الدارسين في مصر، الواردة في المادة المتداولة، لا تمثل بالضرورة عدد المتضررين، فقياس التأثير يتطلب معرفة معدلاتهم وتخصصاتهم وسنوات التحاقهم ومدى انطباق التعليمات على ملفاتهم الفردية

وتقتضي المعالجة المؤسسية فتح قنوات استعلام مشتركة بين الجامعات والجهات المختصة بالمعادلة، وتوفير ردود رسمية يمكن الرجوع إليها، بما يقلل الاعتماد على الوسطاء والإعلانات التي تختزل المستقبل المهني في خطاب قبول

ومن الضروري أيضًا إعلان آليات التظلم وتسوية الحالات المختلف عليها، مع توضيح موقف الدفعات السابقة، حتى لا تتحول الضبابية الإدارية إلى عبء إضافي على طلبة التحقوا بالدراسة وفق معلومات اعتقدوا صحتها

القبول بمجموع 50% يفتح المواجهة

داخل مصر، يكتسب الجدل بُعدًا آخر مع تحذير نقابة الأطباء من قبول طلاب بمجموع يبدأ من 50% في كليتي طب مرتبطتين بجامعة دولية، ومطالبتها بتطبيق الضوابط المصرية على المؤسسات العاملة بالبلاد

وقالت النقابة إنها تحققت من معلومات بشأن قواعد القبول، وأبدت اعتراضها على استخدام القواعد المعمول بها في بلد الجامعة الأجنبية لتبرير معدلات مختلفة داخل مصر، معتبرة أن الصفة الدولية لا تمنح إعفاءً

وطالبت النقابة بإلزام الكليات المعنية بالحد الأدنى المقرر لكليات الطب الخاصة المصرية، إلى جانب استيفاء شروط التدريب الإكلينيكي، مؤكدة ضرورة وجود مستشفى جامعي تعليمي مناسب قبل قبول الطلاب في الكليات الجديدة

ويعيد هذا الموقف طرح سؤال الرقابة على التوسع الجامعي، فزيادة المقاعد الدراسية تستلزم قدرة تدريبية فعلية، تشمل المستشفيات وأعضاء هيئة التدريس والإشراف، ولا يكفي إعلان البرامج أو تجهيز القاعات لضمان جودة الخريجين

ولا تختزل جودة الطبيب في مجموع الثانوية وحده، لكنها ترتبط بمنظومة تبدأ بانتقاء الطلاب، وتمتد إلى المناهج والتقييم والتدريب العملي، ثم التحقق من الكفاءة قبل السماح بتحمل مسؤولية التعامل مع المرضى

وتكشف المقارنة بين اشتراطات الدراسة بالخارج والجدل المصري حول القبول حاجة ملحة إلى شفافية أكبر، تتيح للطالب فهم قيمة المؤهل وحدود الاعتراف به قبل دفع الرسوم والالتزام بمسار دراسي طويل

وتظل مسؤولية الجهات المنظمة حاسمة في منع تضارب الرسائل ومحاسبة الإعلانات المضللة، مع حماية حقوق الطلاب المستوفين للشروط، حتى يكون الالتحاق بالطب بداية لتأهيل موثوق، وتستند فرص الممارسة إلى قواعد معلنة ومنصفة